المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الرابع والسبعون / شهر أيلول/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/21 تاريخ قبول النشر/ 2021/11/30
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.74.12

تقييم النشاط الائتماني في مصرف الشرق الاوسط للمدة [2005/2019]

Evaluation of credit activity in the Middle East Bank for the period (2005-2019)

حربية رشيد بوري /الباحث
Harbiye Rashid Bour
h82rrsheed@gmail.com

أ. م. د / يوسف عبد الله عبد /المشرف
Dr.Yousif Abdullah Abed Al-Ani
yousif_alani2000@uomustansiriyah.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: تقييم – مصرف – ائتمان – مصرف الشرق الاوسط
Keywords: assessment –Bank – Credit - Middle East Bank.

المستخلص:

يعد الائتمان المصرفي من ابرز الاستثمارات والأكثر جاذبية لدى المصارف وقد هدف البحث الحالي الى التعرف على حجم الائتمان المصرفي لمصرف الشرق الاوسط وتحليل مؤشراته. لذلك يحاول البحث تحليل واقع الائتمان المصرفي وتقييم مؤشراته وبيان تأثيره في مصرف الشرق الاوسط.

ينطلق هذا البحث من فرضية يسعى الى اثبات مدى صحتها او رفضها وهي عدم تطوير النشاط المصرفي في مصرف الشرق الاوسط للاستثمار باستعمال مؤشرات المالية لتقييم النشاط الائتماني فيها، بالاعتماد على سلسلة زمنية لمدة خمسة عشر سنة (2005-2019).

استعمل البحث المنهج التحليلي، وتوصل لمجموعة من الاستنتاجات أبرزها وجود تفاوت في الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصرف عينة البحث بشكل واضح لا سيما قبل عام 2014، ويرجع السبب في ذلك الى عدم تأثره بالأزمة المالية وحالة الركود التي اصابت الاقتصاد واضطرار الحكومة الى التوسع بالاقتراض بعد ذلك التاريخ. وابرز التوصيات كانت ضرورة العمل على الاستثمار بالائتمان المصرفي والتي من شأنها امتصاص السيولة المصرفية الفائضة عن الحاجة بالشكل الذي يقلل نسبتها لدى مصرف الشرق الاوسط إذ ان السيولة المصرفية الفائضة لديها لا ينتج عنها اية مكاسب مالية.

Abstract

Bank credit is one of the most prominent and attractive investments for banks. The current research aimed to identify the volume of bank credit for the Middle East Bank and analyze its indicators. Therefore, the research attempts to analyze the reality of bank credit, evaluate its indicators, and show its impact on the Middle East Bank.

This research stems from a hypothesis that seeks to prove its validity or rejection, which is the lack of development of banking activity in the Middle East Investment Bank using financial indicators to assess credit activity in it, based on a time series of fifteen years (2005-2019).

The research used the analytical method, and reached a set of conclusions, most notably the existence of a discrepancy in the bank credit granted by the bank, the research sample clearly, especially before 2014, and the reason for this is that it

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الرابع والسبعون / شهر أيلول / سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/21 تاريخ قبول النشر/ 2021/11/30
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.74.12

was not affected by the financial crisis and the recession that hit the economy and the government's need to expand by borrowing after that Date. The most prominent recommendations were the need to work on investment in bank credit, which would absorb excess bank liquidity in a way that reduces its percentage with the Middle East Bank, as its excess bank liquidity does not result in any financial gains.

المقدمة

يمثل الائتمان المصرفي المحور الاساسي لعمل المصارف، وقليل ما نجد مشروعاً في الحياة العملية يعتمد في نشاطه على موارده الذاتية، إذ ان هذه المشروعات تسعى عن طريق الائتمان المقدم من المصارف على شكل قروض او غيرها الى تغذية رأس مالها العامل. وتهتم المصارف عند منحها الائتمان بعوامل الضمان والربحية والسيولة، ومما يزيد من أهمية الائتمان المصرفي دوره الكبير في النشاط الاقتصادي نظرا للتطورات التكنولوجية والاقتصادية الهائلة من خلال قدرته على توفير الأموال اللازمة لها، وتعبئتها للقيام بممارسة الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية لدفع النشاط الاقتصادي نحو التقدم والازدهار. وبالنسبة للمصرف فإن الائتمان المصرفي يشكل اكثر من نصف موجوداته ويعد المصدر الاساسي لدخل المصرف وبذلك يتبين ان أبرز مسؤوليات المصرف يتمثل حسن ادارة الاموال، فإذا لم تدار بشكل جيد فإن جميع وظائف المصرف الاخرى لن تعط ثمارها في مجال الربحية، كما ان المصارف التجارية تهدف بشكل اساسي الى تحقيق اقصى ربح ممكن وهذا الربح يأتي من خلال توسط المصرف بين الوحدات ذات الفائض **(Surplusunits)** والوحدات ذات العجز **(Deficit units)** يهدف الحصول على عائد ملائم ومقبول، وبدونه تفقد المصارف دورها كوسيط مالي في الاقتصاد. وبالتالي فقد قسم البحث الى ثلاث محاور، المحور الاول الإطار المفاهيمي للائتمان المصرفي، والمحور الثاني واقع الائتمان المصرفي في مصرف الشرق الاوسط للمدة (2005-2019)، بينما المحور الثالث يكون تقويم النشاط الائتماني في مصرف الشرق الاوسط للاستثمار.

منهجية البحث

اولا/ مشكلة البحث: تواجه المصارف صعوبات داخلية وخارجية تنعكس بظلالها على الاداء لا سيما ما يتعلق بالسيولة المصرفية المستخدمة في المجالات الائتمانية مما يجعل المصارف عرضة لمختلف المخاطر المالية، فاستقرار الاوضاع الاقتصادية والسياسية ووجود درجة الثقة المتبادلة بين طرفي الاقتراض يعد عاملا مهما في تخفيف المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المصرف. وقد جاءت مشكلة البحث للإجابة عن التساؤل الآتي:

- هل يتطلب النشاط المصرفي في مصرف الشرق الاوسط باستعمال المؤشرات المالية لتقييم النشاط الائتماني لبيان نقاط الضعف وتجاوزها ونقاط القوة لتطويرها ؟

ثانيا / فرضية البحث: على وفق مشكلة البحث والاهداف المتوخاة منها تمت صياغة فرضية البحث والتي تسعى الباحثة لأثبات مدى صحتها او رفضها وهي: عدم تطوير النشاط المصرفي في مصرف الشرق الاوسط للاستثمار باستعمال المؤشرات المالية لتقييم النشاط الائتماني فيها للمدة (2005-2019).

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الرابع والسبعون / شهر أيلول / سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/21 تاريخ قبول النشر/ 2021/11/30
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.74.12

ثالثا/ أهداف البحث: يمكن صياغة الاهداف التي يسعى البحث لتحقيقها كما يأتي:

1-تحديد مفهوم الائتمان المصرفي ومؤشرات قياسها؟

2-بيان حجم الائتمان المصرفي في مصرف الشرق الاوسط خلال مدة البحث ؟

3-تقييم النشاط الائتماني في مصرف الشرق الاوسط في المدة (2005-2019).

رابعا/ أهمية البحث: تنبع اهمية البحث من خلال تناولها لقطاع مهم وهو القطاع المصرفي الذي يعد حلقة وصل مهمة في الاقتصاد الوطني، والذي يمكن ان يسهم بشكل فاعل في البناء المالي والاقتصادي من خلال دوره في تمويل القطاعات الاقتصادية كافة، ولكون المصارف التجارية من المؤسسات المالية المهمة التي تعد الوسيط المالي للأموال الفائضة عن الحاجة في جهات معينة وتحويلها الى جهات اخرى بحاجة ماسة اليها، ومن هنا تأتي اهمية البحث في معرفة حجم الائتمان المصرفي في مصرف الشرق الاوسط وبالتالي تقييمه وقياس مؤشراته.

خامسا/ الاساليب المستخدمة: تم استخدام منهج التحليل المالي من خلال جمع بيانات القوائم المالية للمصرف موضوع البحث وتحليلها وفق النسب المالية المصرفية المناسبة خلال المدة (2005-2019).

المحور الاول/ الاطار المفاهيمي للائتمان المصرفي

اولا: الائتمان المصرفي (credit bank): من المؤكد ان الائتمان المصرفي يؤدي دوراً كبيراً في تنمية القطاعات الاقتصادية والتجارية، اذ ان ازدياد حجم الائتمان وعمليات الاقراض من قبل المصارف التجارية، لجميع القطاعات الاقتصادية والانشطة التجارية بما في ذلك مجموعة الزبائن تسهم بشكل فاعل في دفع عجلة النمو الاقتصادي كما تسهم في زيادة رأس المال المحلي، ومن خلال عمليات التمويل المصرفية ومنح الائتمان يتم تنفيذ مشاريع انتاجية وخدمية مما يساعد في زيادة تحقيق معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية المتنوعة، وتساعد ايضا في توفير الاستقرار والأمن المالي (Maitah. M,et al, May ,p114,2012). وقد ظهرت الحاجة لتعريف الائتمان المصرفي، فهناك العديد من المفاهيم التي تخص الائتمان والائتمان المصرفي نذكر منها: مفهوم الائتمان اصطلاح يستعمل للدلالة على اجراءات او معاملات تنطوي على نقل الاموال او الممتلكات الاخرى، مشروطة بوعد السداد في وقت مستقبلي محدد(Ahiable,E.Yao,p19,2012). اما اقتصاديا فان مفهوم الائتمان نجده يتسع فهو منح الدائن لمدين مهلة من الوقت يلزم المدين عند انتهائها بدفع الدين او قيمته، وفي الشؤون المصرفية يراد بالائتمان قرض او حساب على المكشوف يمنحه المصرف لشخص، كما يعني حجم الائتمان الكلي للقروض التي يمنحها النظام المصرفي(المغربي، ابراهيم متولي، ص260، 2014).

ثانيا : أهمية الائتمان المصرفي (The importance of bank credit): ازدادت أهمية الائتمان في الاقتصاد مع ظهور المصارف التجارية كوسيط مالي بين المقرضين (المدخرين) المقترضين (المستثمرين) والتي بدورها تسهم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، فالائتمان المصرفي بصورة عامة له أثر فعال في النشاط الاقتصادي في أي مجتمع. اما بالنسبة لأهمية الائتمان المصرفي فيرى باحثون ان له اهمية كبيرة ومكانة مهمة في الاقتصاد ومن آراء الباحثين ما يأتي:

1- له دور كبير في التنمية الاقتصادية عن طريق الخدمات الكبيرة والمتنوعة التي تقدمها المصارف، ودورها في الوساطة الذي يمكن ان يكون حافزاً للنمو الاقتصادي. فالأداء الكفء والفعال للصناعة

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الرابع والسبعون / شهر أيلول / سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/21 تاريخ قبول النشر/ 2021/11/30
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.74.12

المصرفية دليل على الاستقرار المالي في اية دولة، أي ان امداد المصرف للأفراد وللأنشطة الانتاجية بالائتمان يؤدي الى تسارع وتيرة النمو الاقتصادي والاستدامة على المدى الطويل(Kolapo,T.F.,Ayeni, R.K & O K e, M.O.,p32,2012).

2- له تأثير متداخل ومتعدد الابعاد في الاقتصاد الوطني عليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه حيث ان سياسة الاصدار في البنك المركزي تعتمد إلى حد كبير على حجم التسهيلات المعطاة من قبل المصارف التجارية(ALrawashde,p133,2013). أي ان تحفيز الائتمان المصرفي ينشط النمو الاقتصادي والذي بدوره ينشط الطلب على القروض المصرفية (الذيب، علاء عبدالله، ص27، 2010).

ثالثا : أنواع الائتمان المصرفي: أنواع الائتمان المصرفي: **(Types of bank credit)** يقسم ويصنف الائتمان وفقا لأنواع متعددة، ومن بين هذه الانواع هي:

أ- الائتمان المصرفي حسب طبيعته (او نوعه) ويقسم هذا النوع الى:

- الائتمان المصرفي المباشر او (التسهيلات الائتمانية المباشرة):

يشكل هذا النوع التزاماً مباشراً مع المصرف عند عجز المقترض على الوفاء بالتزاماته، بذلك يستطيع المقترض السحب مباشرة من خلال حسابه لدى المصرف إذ يتم قيده في حسابه من قبل المصرف اي يتم من غير توسط المؤسسات المالية (المصارف). ومن ابرز انواعها:

- الجاري المدين او(السحب على المكشوف).
- الجاري المدين الخاص بتسييل الشيكات.
- الكمبيالات.
- القروض بمختلف انواعها.
- خصم تمويل الاعتمادات او(قروض تمويل الاعتمادات).

- الائتمان المصرفي غير المباشر او(التسهيلات الائتمانية غير المباشرة)

لا يشكل هذا النوع التزاماً مباشراً مع المصرف ولكنه قد يتحول الى التزام مباشر اذا عجز الزبون عن الوفاء بالتزاماته. فالمصرف لا يقدم سيولة نقدية بشكل مباشر وإنما يوفر على الزبون دفع مبالغ نقدية او تقديم شيك مصدق بكامل القيمة الى جهات معينة. وبذلك يكتفي بتأمين نقدي بنسبة محددة عن طريق توجه المصرف نحو اصدار كفالة او فتح اعتماد مستندي للزبائن اي ان المصرف يتوسط بين المودعين والمقترضين.

ب- أجل الائتمان المصرفي: يقسم الائتمان حسب الاجل على وفق ما يأتي:

- ائتمان مصرفي قصير الاجل: ائتمان لا تزيد مدته عن سنة، ويستخدم دائماً في مجال تمويل راس المال العامل في منظمات الاعمال، يمنح على اساس ان مدته تكون تحت الطلب بحيث يحق للمصرف المطالبة به في اي وقت شاء.

- ائتمان مصرفي متوسط الاجل: تتراوح مدته ما بين (عام - خمس اعوام) حيث يمنح دائماً لغايات تمويل راس المال الثابت لدى المنظمات مثل تمويل التوسعات او زيادة الانتاجية او تمويل جزء من رأس المال العامل و الثابت.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الرابع والسبعون / شهر أيلول / سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/21 تاريخ قبول النشر/ 2021/11/30
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.74.12

- ائتمان مصرفي طويل الاجل: تزيد مدة هذا النوع من الائتمان عن خمس سنوات وقد يصل الى 25 عاماً. وعادة يستخدم لغايات تمويل راس المال العامل والثابت اي تمويل الاستثمار في الموجودات الثابتة مثل المكائن والآلات والقروض السكنية والاستثمارات العقارية.

ت- استخدامات الائتمان المصرفي: يقسم هذا النوع من الائتمان كما يأتي:

- ائتمان انتاجي او استثماري: يستخدم لزيادة أعداد المشاريع الانتاجية والاستثمارية.
- ائتمان استهلاكي: يستخدم في مجال تمويل شراء البضائع والخدمات الاستهلاكية المعمرة.
- ائتمان مصرفي للمضاربة: يتضمن تقديم التمويل للزبائن لغرض شراء وبيع الاوراق المالية والعملات.

ث- قطاعات الائتمان المصرفي: يقسم هذا النوع من الائتمان المصرفي حسب استفادة العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة منه للآتي:

- ائتمان تجاري (القطاع التجاري).
- ائتمان صناعي (القطاع الصناعي).
- ائتمان زراعي (القطاع الزراعي).
- ائتمان عقاري (القطاع العقاري).
- ائتمان للمقاولين (قطاع المقاولات).
- ائتمان خدماتي (قطاع الخدمات).
- القروض الاستهلاكية الشخصية

ج- الضمانة المقدمة للائتمان المصرفي: يقسم الائتمان المصرفي حسب نوعية الضمانات المرتبطة به الى ما يأتي:

- ائتمان مضمون: يمنح مقابل رهن اموال منقولة وغير منقولة والهدف تقليل المخاطر على الرغم من ان بعض الموجودات يصعب تسييلها او تحويلها الى نقد لغرض استرداد الدين. وتعرف ايضاً "قروض مسترجعة بذريعة ضمانات يستخدمها المصرف في حالة عدم إيفاء المقترض بالتزاماته Ferrell O.C.,Hirt, p494,2008)).
- ائتمان غير مضمون: منح تسهيلات مقابل الاكتفاء بتوقيع المقترض (الكفالة الشخصية او اشخاص معنويين) استناداً الى قدراتهم وامكانياتهم المالية والعقارية فالائتمان الممنوح مقابل الكفالة الشخصية يلزم ان يقترن بالملاءة المالية والعقارية للكفيل، لأن الكفيل يعد مديناً ويكون مسؤولاً عن تسديد الالتزامات الحالية والمستقبلية المترتبة على المقترض في حالة تعثره.
- ائتمان مضمون بمصدر السداد: تحويل مستحقات العطاء بموجب حوالة حق عدلية او تعهد خطي من قبل الجهة المحيلة للعطاء، او في حالة وجود عقود ايجارات موثقة لدى كاتب العدل. بذلك تفرض البنوك المركزية مخصصات على المصارف تعتمد على نوعية وقوة الضمانة مقابل الائتمان الممنوح.

ح- طريقة سداد الائتمان المصرفي: يقسم هذا النوع من الائتمان حسب طريقة سداده لما يأتي:

- التسديد بدفعة واحدة (مبلغ واحد).
- التسديد بأقساط متتالية وتختلف في قيمة المبالغ وتقسم الى الانواع الاتية:
- تسديد الائتمان بأقساط متزايدة.
- التسديد ائتمان بأقساط متناقصة وتكون اقل مخاطرة.

خ- الجهة المستفيدة من الائتمان وهي:

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الرابع والسبعون / شهر أيلول/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/21 تاريخ قبول النشر/ 2021/11/30
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.74.12

- ائتمان يقدم للحكومة والمؤسسات الحكومية العامة وتكون اقل خطورة وسعر الفائدة عليه اقل من غيره مقارنة مع الانواع الاخرى المقدمة.
- ائتمان يقدم للقطاع الخاص افراد ومؤسسات وتكون اكثر خطورة ويكون سعر الفائدة عليه مرتفعا(محمد داود عثمان ،ص 24، 2013).يبين الجدول (1) الاتي تلخيصا لأنواع الائتمان المصرفي:

جدول (1) انواع الائتمان المصرفي (ملخص بياني)

1-ائتمان حسب طبيعته	- ائتمان مباشر ويشمل (جاري مدين جاري مدين خاص كمبيالات،قروض وانواعه ،خصم تمويل اعتمادات ،خصم تمويل سيارات) - ائتمان غير مباشر
2-ائتمان حسب الامد	- ائتمان قصير الاجل - ائتمان متوسط الاجل - ائتمان طويل الاجل
3-ائتمان حسب الاستخدام	- ائتمان انتاجي - ائتمان استهلاكي - ائتمان مصرفي للمضاربه
4-قطاعات الائتمان	(قطاع تجاري قطاع صناعي قطاع زراعي قطاع عقاري ،قطاع للمقاولين قطاع خدماتي ، قروض استهلاكية شخصية)
5-ائتمانات ضمان مقدمة	- ائتمان مضمون - ائتمان غير مضمون - ائتمان مضمون بمصدر السداد
6-ائتمانات بطريقة السداد	- ائتمان ذات تسديد بدفعة واحدة - ائتمان ذات تسديد باقساط متتالية (باقساط متناقصة، باقساط متزايدة)
7-ائتمانات حسب الجهة المستفيدة	- ائتمان عام يقدم للحكومة والمؤسسات الحكومية - ائتمان يقدم للقطاع الخاص

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع والمصادر العلمية

رابعا : المخاطر الائتمانية : مفهوم المخاطر الائتمانية (**The concept of credit bank**): تنقسم الانشطة الائتمانية والاقراضية للمصارف التجارية الى نشاطات مضمونة ونشاطات تتعرض لمخاطر على الرغم من وجهة نظر المعروفة عند اتخاذ قرار الاقراض ومنح الائتمان تشير الى انه لا يوجد استثمار او ائتمان او اقراض خالي من المخاطر. لذلك هناك العديد من المفاهيم الخاصة بمصطلح المخاطر فقد عرفها (هندي،ص5، 2003) "بأنها تمثل التقلب في العائد المستقبلي." بينما يعرف المخاطر الائتمانية بالمفهوم الاقتصادي "احتمال او توقع الفشل في تحقيق العائد المتوقع(رضوان ، سمير عبد الواحد ، ص316، 2005).

خامسا: المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل الائتمان المصرفي Financial indicators used in bank credit analysis) يوجد العديد من المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل الائتمان المصرفي والتي تستخدم كأدوات تشخيص لعوامل النمو الحقيقي في الائتمان المصرفي من جانب، ولعوامل الخلل في السياسة الائتمانية من جانب اخر، تساعد في اتخاذ القرارات الموضوعية لإزالة عوامل الخلل وايجاد الحلول لها فضلا عن مساندة وتعضيد عوامل النمو بهدف استمرارها، ولغرض الوقوف على تحليل بيانات القوائم المالية الخاصة بالعمليات الائتمانية ومعرفة معناها ومغزى العلاقات المالية المتداخلة فيما بينها ، فان القوائم المالية المقارنة التي تغطي سنتين أو أكثر تعد ذات منفعة كبيرة ولها ان تغطي مدة لا تقل عن ثلاث سنوات وكلما طالت المدة يتم الافادة منها لأغراض

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الرابع والسبعون / شهر أيلول/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/21 تاريخ قبول النشر/ 2021/11/30
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.74.12

المقارنات التاريخية لتساعد المحلل ومتخذ القرارات بالاعتماد عليها لمساندة المؤشرات الايجابية من جهة وإيجاد الحلول والمعالجات للجوانب التي تتطلب ذلك من جهة اخرى(الشيخلي، ص84، 2004). ومن مجموعة المؤشرات المالية التي تعطي للمحلل مدلولات تساعده في تقويم نتيجة النشاط ومركزه المالي والتي تم اختيارها هي:

1- مؤشرات الربحية (**Profitability indicators**): على اعتبار ان المصارف التجارية هي مؤسسات ربحية فهي تسعى دائماً لتحقيق العائد الامثل من نشاطاته المختلفة وبما ان الربح يعد هدفاً اساسياً من اهداف المصارف فضلاً عن اهتمامها بتحقيق اهداف اخرى (اجتماعية او اقتصادية) هنا نستعرضها بعض من المؤشرات المتعلقة بالائتمان(الجزراوي، النعيمي ،ص14-16، 2010).

2- مؤشرات توظيف الاموال(**Indicators of fund investment**):ومن هذه المؤشرات:-

مؤشر اجمالي الاستثمارات والقروض والسلفيات / إجمالي الحسابات الجارية (يقيس مدى كفاية المصرف في مجال استثماره لإجمالي الودائع المتاحة له في سبيل تحقيق الارباح.)
مؤشر الائتمان النقدي / إجمالي الموجودات (يقتصر في توظيف الأموال وتشغيلها في الائتمان النقدي حصراً وفصله عن باقي الاستثمارات قياسا الى إجمالي الموجودات.)

3- مؤشرات متانة رأس المال(:**Indicators of capital strength**) ومن هذه المؤشرات

مؤشر رأس المال المدفوع / الائتمان النقدي (يقصد به رأس المال المستثمر في نشاط المصرف قياسا الى الائتمان النقدي (القروض والسلف، والحسابات الجارية المدينة ، والأوراق التجارية المخصومة فقط)

4- مؤشرات المقترضين (**Borrowers indicators**)وهذه المؤشرات هي:

مؤشر القروض والسلف / الحسابات الجارية والودائع (المقصود ببند القروض هو قروض بشكل عام وهو أكبر بند في جانب الموجودات وتمثل الشكل الرئيس لتوظيفات أموال المصرف ،وتبين مدى اعتماد المصارف على الحسابات الجارية والودائع في توفير الائتمان)

سادساً: المعايير المستخدمة في منح الائتمان المصرفي (Criteria used for grantingbank credit)

يوجد اكثر من معيار تركز عليها ادارة الائتمان في المصارف لتقييم مخاطر الائتمان قبل الموافقة على منح الائتمان كما اختلفت تسمية هذه المعايير عند بعض الباحثين حيث سميت بالمناهج او النماذج(مطر، ص379، 2006). ومن احدث هذه المعايير المستخدمة في منح الائتمان المصرفي هي:

1- المعيار الائتماني المستند الى (PRISM): يعد هذا المعيار من أحدث ما توصلت اليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان ويعكس هذا المعيار جوانب القوة لدى الزبون وتتألف عناصره من عدد المعايير المشتركة فيما بينها بالحرف الاول من كلمتها**prism** والتي يمكن توضيحه بالشكل الآتي(الزبيدي ، ص155-158، 2000):

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الرابع والسبعون / شهر أيلول / سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/21 تاريخ قبول النشر/ 2021/11/30
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.74.12

الشكل (1) المعيار الائتماني المستند الى PRISM

1- التصور:(**Perspective**) الاحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها، من قبل الادارة الائتمان بعد منحه ، ومضمون هذه الاداة التفسيرية (القدرة او الفاعلية) في تحديد:
- المخاطر والعوائد التي تحيط بالزبون عند منحه الائتمان المصرفي.
- دراسة استراتيجيات التوظيف والتمويل عند الزبون باعتباره الهدف الذي تدور حوله القرارات.

2- القدرة على السداد (**Repayment**): يضمن هذا المعيار تحديد قدرة الزبون على تسديد القرض او فائدته خلال فترة استحقاقه ومن الامور التي تعير لها ادارة الائتمان اهتماماً خاصاً هو تحديد نوع مصادر التسديد سواء كان داخلياً او خارجياً والتي يلجأ اليها الزبون عندما يستعد لتسديد الائتمان.

3- الغاية من الائتمان:**(Intention or purpose)** أذا المعيار يضمن تحديد الغاية من الائتمان المقدم للزبون وكقاعدة عامة، فأن الغاية من الائتمان ينبغي ان تشكل الاساس لدراسة هذا الغرض ،وان أخر ما تفكر به ادارة الائتمان تصفية موجودات الزبون لاسترداد الائتمان.

4-الضمانات **(Safeguards):** مضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم الى المصرف ،ليكون ضامناً لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد، ويمكن للضمانات ان تكون داخلية وهي التي تعتمد على قوة المركز المالي للزبون، او خارجية كالضمانات العينية او الكفالات الشخصية، بالإضافة الى ما تم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان التسديد.

5- الادارة (**Management**): ان ادارة الائتمان ترتكز على تحليل الفعل الاداري للزبون ويشمل مضمون الفعل الاداري:

أ - العمليات: يمكن التعرف عليها من خلال:-
- اسلوب الزبون في ادارة اعماله.
- تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان المصرفي.
- تحديد فيما اذا كان الزبون يتميز بتعدد منتجاته او يتقيد في عمله على منتج واحد وكذلك فيما اذا كان الزبون موسمي الانتاج او دائم .

ب- الادارة: يتم استعراضه بواسطة :-
- الهيكل التنظيمي للعمل.
- السيرة الذاتية لمدراء الاقسام.
- تحديد قدرة الزبون للفوز و النمو.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الرابع والسبعون / شهر أيلول/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/21 تاريخ قبول النشر/ 2021/11/30
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.74.12

وهناك معايير اخرى للائتمان المصرفي التي تتمثل في (سلاوي ، عزاب ، ص20، 2009) :

6- الملاءة **(Solvency)**: خلق توازن بين اجمالي التسهيلات المرخص بها للزبون الواحد، وبين حجم موارد المالية المستغلة في نشاطه ونوعية ذلك النشاط.

7- التبادل و توزيع المخاطر الائتمانية (**Exchange and Credit Risk Distribution**)التبادل) امكانية نقل الائتمان الى الضمانة. اما (توزيع المخاطر الائتمانية) فهي توزيع الائتمان من غير التركيز في قطاع معين او نشاط معين.

8- الالتزام بالسياسة الائتمانية للبنك المركزي **(Adherence to the Central Bank`s Credit Policy):**التنفيذ الدقيق لسياسة البنك المركزي فيما يتعلق بتنظيم الائتمان ،كماً ونوعاً، وسعراً وبما يشجع الحاجات الائتمانية للأنشطة المختلفة.

سابعا : نظريات الائتمان المصرفي (Theories of bank credit) إن قيام المصارف بمنح الائتمان سواء كان نوعه (قصير، أو طويل الاجل) او الإتجار بالقروض بصورة عامة لم يأت من فراغ فقد تأثر النشاط الائتماني للمصارف بنظريتين رئيسيتين هما)الافندي ، ص98-2014،99).

أ- النظرية التقليدية للائتمان المصرفي او نظرية القروض التجارية **The Traditional Theory of Bank Credit**: كانت هذه النظرية سائدة في انكلترا في القرن التاسع عشر، حيث اعطت اهمية اكثر لمبدأ السيولة اي الحفاظ على قدر معين من السيولة لدى المصرف للحفاظ على سمعة المصرف ومركزه المالي، مما يعني ان الدور الاساس للمصرف تقديم الائتمان قصير الاجل لنظام التصفية الذاتية، اي ان النشاط الائتماني للمصرف يتقيد على ائتمان قصير الاجل (سنة او اقل) لكي يكون قادراً على استمرارية هذا الائتمان، وتنفيذاً لذلك ، فان الائتمان ينبغي ان يتجه نحو تمويل انشطة التجارة الداخلية والخارجية وتمويل احتياجات رأس المال العامل قصير الاجل للأفراد والمؤسسات، فيمكن استرجاع قيمة الائتمان في نهاية المدة من حصيلة التدفقات النقدية التي يحصل عليها المقترضين من الانشطة التي تم تمويلها .ومن الجدير بالذكر ان هذه النظرية قد جاءت انعكاساً لتجربة وتقاليد المصارف في انكلترا التي بدورها تأثرت تقليدياً بنظرية القروض التجارية. وبطبيعة الحال فأن المصارف التجارية في العالم قد تأثرت كثيراً بالتقاليد الائتمانية للمصارف الانكليزية، بل ان تعامل المصارف التجارية بالائتمان قصير الاجل كان سبباً لتعريف المصارف التجارية بانها المصارف التي تتلقى الودائع (تحت الطلب او الودائع الآجلة) وتقدم الائتمان قصير الاجل.

ب-النظرية الحديثة في الائتمان المصرفي (**The modern theory of bank credit**): تعرضت النظرية التقليدية للائتمان المصرفي الى العديد من الانتقادات لاسيما عندما عانت الكثير من الدول الرأسمالية مثل امريكا و أوربا من الركود الاقتصادي الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، فقد اظهرت ازمة الركود الاقتصادي الكبير ضعف دور المصارف التجارية التقليدية في التأثير في الازمة وفشلها في إحداث الانتعاش الاقتصادي ولذلك تعرضت الى انتقادات واسعة كان من ابرزها:

- ان الاعتماد فحسب على مبدأ السيولة ادى الى انخفاض دور المصارف في النشاط الاقتصادي وفي الوقت نفسه فأن الحفاظ على مبدأ السيولة بشكل مطلق على وفق لنظرية القروض التجارية لا يعد ضماناً أكيداً لسيولة المصرف والحفاظ على المركز المالي للمصرف .

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الرابع والسبعون / شهر أيلول/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/21 تاريخ قبول النشر/ 2021/11/30
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.74.12

- ان مبدأ الربحية لا يقل اهمية عن مبدأ السيولة ، اي عندما تتوافر للمصارف القدرات الادارية الكفوءة، فأنها تستطيع الدخول في ائتمان طويل الامد يحقق لها ارباح ملائمة.
- ان متطلبات الانتعاش الاقتصادي تتطلب استخدام موارد المصارف في ائتمان طويل الامد وفي انشطة استثمارية زراعية، وصناعية، التي تحقق ارباحاً ملائمة ونتيجة لتلك التطورات فقد تطورت انشطة المصارف الائتمانية وامتدت، الى منح الائتمان الاستثماري طويل الامد من خلال قنوات واساليب مختلفة نذكر جانب منها:
- تقيم القروض طويلة الامد.
- تقييم المشروعات الاستثمارية مباشرة او المشاركة في انشائها.
- الاستثمار في الاوراق والاسهم المالية.
- التمويل التأجيري.

ان سريان النظرية الحديثة للائتمان المصرفي قد مهد لظهور فكرة المصارف الشاملة اي المصارف التي تقدم الائتمان لأوقات مختلفة ولأغراض مختلفة وبالتالي فأن انشطتها تكون متنوعة ، فهي تمنح الائتمان قصير الاجل لتمويل التجارة وتمنح الائتمان طويل الاجل لتمويل الاستثمارات مختلفة (زراعية، صناعية، خدمية).

خامسا : المصرف ودوره الاستثماري في القروض والائتمان The **bank and its investment role in loans and credit**، يعد الاستثمار في القروض والائتمان(الزبيدي ، ص224-2000،225)هو الاستثمار الحقيقي للمصرف التجاري باعتباره مؤسسة مالية وسيطة ايضا هو الاستثمار الاكثر جاذبية لإدارة المصرف التجاري والذي تلجأ اليه بعد ان تضمن لنفسها الاستثمار في السيولة والموجودات الشبه سائلة. ان هذا النوع من الاستثمارات له دور عميق في الحياة الاقتصادية، تعد القروض والائتمان من ابرز مصادر اشباع الحاجات التمويلية للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة وعليه كلما زادت الحاجة الى القروض والائتمان المصرفي فأنها تحقق لعملية التنمية مجموعة من المهام الكبيرة منه ما يأتي:

1- بدون اعطاء الائتمان والقروض تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد محدودة(او مقيدة)، كما ان فوائض الوحدات المدخرة سوف لا تتدفق بكفاءة الى الاستخدامات الاكثر الانتاجية.

2- تستخدم القروض والائتمان كأساس لتنظيم عملية اصدار النقود القانونية فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار يضع في اعتباره حجم القروض والائتمان المنتظر من المصارف التجارية.

3- يؤدي سحب الائتمان من قبل المقترضين الى زيادة حجم المعروض النقدي، ولهذا فالائتمان المصرفي يعد عاملاً بارزاً ينبغي ان يؤخذ بنظر الاعتبار عند تحديد حجم الانفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد.

4- تعد القروض والائتمان اداة بيد الحكومة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصص لها.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الرابع والسبعون / شهر أيلول/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/21 تاريخ قبول النشر/ 2021/11/30
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.74.12

5- للائتمان المصرفي تأثير مباشر في زيادة الادخار والحد من الاستهلاك لان المصارف التجارية تعمل على تشجيع الافراد على الادخار لتوفير موارد القروض والائتمان الامر الذي يحد من الاستهلاك .

المحور الثاني / واقع الائتمان المصرفي في مصرف الشرق الاوسط للمدة [2005-2019]

اولا : نظرة عامة في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

1- تأسيس المصرف: تأسس مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار كشركة مساهمة خاصة استنادا لقانون الشركات المرقم (36) لعام(1983) بموجب شهادة التأسيس الصادرة عام (1993) برأسمال أسمي قدره (400) اربعمائة مليون دينار عراقي سدد منه حينذاك (25%) اي (100) مائة مليون دينار وبعد حصول المصرف على اجازة الصيرفة الصادرة من البنك المركزي باشر بممارسة اعماله عن طريق الفرع الرئيسي الذي استقبل الجمهور يوم 8/ 5/ 1994.

2-أهداف المصرف: تنصب اهداف المصرف في تعبئة المدخرات وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة، لدعم وترصين البنية الاقتصادية ضمن اطار السياسة الاقتصادية والمالية للدولة بما يحقق اهدافه في التطور النمو ولبناء اقتصاد حر متقدم في البلد.

3- أنشطة المصرف: يتركز نشاط المصرف في ممارسة الصيرفة التجارية والاستثمارية، وتقديم مختلف الخدمات المصرفية بحسب ما تسمح به القوانين النافذة ،وتعليمات البنك المركزي العراقي، فضلا عن منح التسهيلات الائتمانية المتنوعة.

4- فروع المصرف وتطورات رأسماله: لدى المصرف (18) ثمانية عشر فرعاً تعمل داخل العراق ، (6) فروع منها تعمل داخل مدينة بغداد و (12) اثنا عشر فرعاً في المحافظات، وهناك خطة لفتح المزيد من الفروع لتغطي المحافظات كافة. خلال مده تأسيس المصرف ولغاية نهاية عام 2019 استمر رأس مال المصرف بالزيادة المضطردة الى ان وصل في نهاية السنة المالية (2014) الى (250,000,000,000) مائتان وخمسون مليار دينار، وان قسماً من الزيادات كانت نتيجة تحويل الارباح القابلة للتوزيع الى رأس المال والقسم الاخر كانت نتيجة طرح الاسهم لزيادة رأس المال(التقرير المالي السنوي، مصرف الشرق الاوسط ، 2019)

ثانيا : تحليل مكونات الائتمان المصرفي لمصرف الشرق الاوسط للمدة [2005-2019]

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الرابع والسبعون / شهر أيلول / سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/21 تاريخ قبول النشر/ 2021/11/30
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.74.12

جدول (2) جدول مكونات الائتمان المصرفي لمصرف الشرق الاوسط للمدة (2005-2019)

السنوات	الائتمان النقدي			المجموع الائتمان النقدي	الائتمان التعهدي			المجموع الائتمان التعهدي	أجمالي الائتمان المصرفي
	حسابات جارية مدينة	اوراق تجارية مخصومة	قروض وتسليفات		اعتمادات مستنديه مصدرة	خطابات ضمان داخلية وخارجية	عمليات برسم التحصيل		
2005	10,275	1,495	14,204	25,974	5,877	11,348	177	17,402	43,376
2006	7,714	1,811	12,290	21,815	11,079	18,374	696	30,149	51,964
2007	6,314	1,596	10,592	18,502	25,926	30,508	2,034	58,468	76,970
2008	8,779	1,022	6,738	16,539	101,860	42,348	4,843	149,051	165,590
2009	11,843	1	51,956	63,800	76,999	72,410	1,746	151,155	214,955
2010	44,266	250	98,115	142,631	124,276	74,342	585	199,203	341,834
2011	45,976	1,904	142,877	190,757	118,072	46,803	3,836	168,711	359,468
2012	53,546	1,014	143,790	198,350	136,154	48,198	4,370	188,722	387,072
2013	75,333	2,090	131,445	208,868	129,039	51,304	709	181,052	389,920
2014	78,361	_	109,504	187,865	121,994	33,964	583	156,541	344,406
2015	55,105	_	94,820	149,925	63,307	36,098	19	99,424	249,349
2016	25,745	_	100,601	126,346	97,263	28,623	_	125,886	252,232
2017	20,773	_	96,006	116,779	16,140	17,905	_	34,045	150,824
2018	19,037	_	92,025	111,062	10,193	26,085	_	36,278	147,340
2019	16,634	_	94,160	110,794	7,228	15,733	_	22,961	133,755

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الشرق الاوسط للمدة (2005-2019)
(-) : يعني عدم توفر بيانات في التقارير المالية للسنوات المذكورة .

يبين من الجدول (2) منذ بدء نشاط مصرف الشرق الاوسط استمر الائتمان المصرفي بالتصاعد تدريجياً نتيجة توسع شبكة مراسليه بغية تسهيل معاملاته الداخلية والخارجية والتي كانت على التوالي للأعوام (2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010،) نحو (49,881، 53,964، 76,970، 165,590، 214,955، 341,834) مليون دينار فقد بلغ رصيد الائتمان النقدي خلال الاعوام المذكورة (25,974، 21,815، 18,502، 16,539، 63,800، 142,631،) مليون دينار بينما كان رصيد الائتمان التعهدي تستمر بالزيادة (17,402، 30,149، 58,468، 149,051، 151,155، 199,203،) مليون دينار اي ان

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الرابع والسبعون / شهر أيلول/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/21 تاريخ قبول النشر/ 2021/11/30
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.74.12

رصيد الائتمان التعهدي اكثر من الرصيد الائتمان النقدي والذي يدل على ان المصرف يركز على منح الائتمان التعهدي اكثر من الائتمان النقدي، فقد اتخذت الادارة العليا في المصرف سياسة انفتاحيه لتنشيط الائتمان التعهدي و ايضاً قامت بالإجراءات المشددة لغرض استحصال الديون المستحقة والمتأخرة التسديد الامر الذي ادى الى تسديد مبالغ كبيرة منها، فضلاً عن جهود المكثفة للبنك المركزي العراقي حول رفع سعر الدينار العراقي مقابل الدولار والعمل على تخفيض سعر الفائدة لديه مما دفع المصارف الى تغيير نمط استثماراتها وتنوعها وتخفيض سعر الفائدة على الائتمان الممنوح من قبلها لطالبيه فضلاً عن منح المصرف حجم قليل من القروض وذلك لانخفاض سعر الفائدة عليها.

كان مصرف الشرق الاوسط في الاعوام (2011،2012،2013) مستمراً في زيادة الائتمان المصرفي والذي بلغ على التوالي (359,468،387,072،389,920) مليون دينار كان منها رصيد الائتمان النقدي بالزيادة للأعوام الثلاثة (190,757،198,350،208,868) مليون دينار بينما كان رصيد الائتمان التعهدي خلال عامين تتزايد مقابل انخفاضه بالعام 2013 والتي كانت (168,711،188,722،181,052) مليون دينار والتي زاد رصيد الائتمان النقدي على رصيد الائتمان التعهدي نتيجة التزام المصرف في منح الائتمان باللائحة الارشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وان المبالغ الممنوحة موثقة بضمانات تغطي مخاطرها، وبذلت جهود كبيرة في زيادة وتنويع العملية الائتمانية النقدية ومحاولة ايجاد انواع عديدة للائتمان النقدي بما يخدم هذا النشاط الحيوي بالنسبة للأنشطة المصرفية مقابل ذلك فقد ارتفع حجم القروض الممنوحة عما كان عليه في السنوات السابقة وتعاون المصرف مع بعض الشركات والمنظمات المتخصصة في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والهدف منها مساعدة ودعم الفئات المحرومة في المجتمع العراقي الذين تعرضوا لأعمال التهجير والعنف بسبب الاوضاع التي مر بها البلد.

بالنسبة لعامي (2014،2015) انخفض بشكل ملحوظ مجموع الائتمان المصرفي عما كان عليه في العام 2013 والتي بلغتا (249,349،344,406) مليون دينار على التوالي نتيجة الوضع الراهن للبلد من الناحية الامنية والاقتصادية عدم تمكن الزبائن من الوصول الى فروع التي تكون في المناطق الساخنة من تسديد ما بذمتهم، و ايضا مواجهة المصرف للالتزامات المالية المترتبة بذمته والواجبة التسديد في مواعيدها، او انخفاض القدرة المالية للمقترضين كل ذلك تسبب في انخفاض الائتمان، وبالرغم من تزايد رصيد الائتمان النقدي منها (149,925،187,865) مليون دينار على رصيد الائتمان التعهدي(99,424،156,541) مليون دينار الا انه كان سببا في انخفاض الائتمان لدى مصرف الشرق الاوسط. في عام (2016)عاد مصرف الشرق الاوسط بزيادة مجموع الائتمان المصرفي نتيجة التحسن النسبي في الوضع الامني والاقتصادي للبلد وكفاءة العالية للإدارة في تحصيل ديونها متأخرة التسديد، إذ بلغ مجموع الائتمان المصرفي (252,232) مليون دينار، على الرغم من زيادة القليلة من رصيد الائتمان النقدي والذي بلغ (126,346) مليون دينار على الرصيد الائتمان التعهدي (125,886) مليون دينار إلا ان الائتمان التعهدي ازداد اكثر من رصيده للعام السابق وهذا يدل على ان المصرف التجئ الى ثقة الضمانات التي تقدمها هذا الائتمان.

اما الاعوام الثلاثة الاخيرة (2017،2018،2019) فقد شهد المصرف بشكل ملحوظ انخفاض كبير بالائتمان المصرفي والتي بلغ رصيده على التوالي (150,824،147,340،133,755) مليون دينار نتيجة تراكم الديون بذمة الزبائن وان تسديدات لا تناسب مع حجم الدين فضلاً عن زيادة الفوائد المحتسبة

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الرابع والسبعون / شهر أيلول / سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/21 تاريخ قبول النشر/ 2021/11/30
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.74.12

جراء عدم تسديد اقساط القروض والحسابات المدينة والتي لم تسدد ومنها تعود للسنوات السابقة ، إذ ان المصرف اتبع اجراءات متشددة عند منح الائتمان تطلب ضمانات كبيرة قد تكون متجاوزة قيمة الائتمان الممنوح، و ايضاً من اجل حصول الزبون على الائتمان فهو يتعرض الى اجراءات روتينية معقدة ، فقد بلغ رصيد الائتمان النقدي (116,779،111,062،110,794) بينما رصيد الائتمان التعهدي (34,045،36,278،22,961) وان زيادة رصيد الائتمان النقدي كان سببها بعض القروض الممنوحة تعود للشركات التابعة لمصرف الشرق الاوسط.

الشكل (2) اجمالي الائتمان المصرفي لمصرف الشرق الاوسط للمدة (2005-2019)

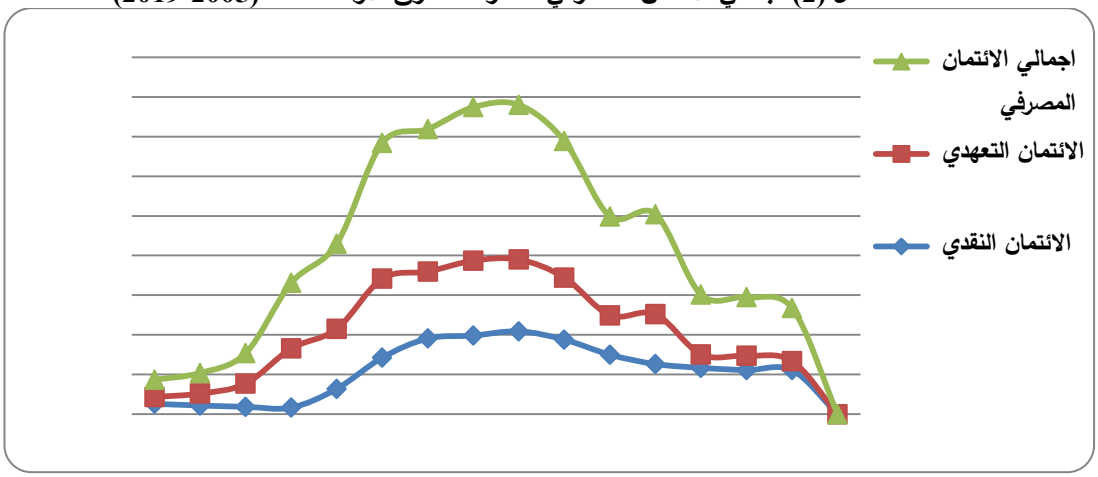

المصدر : إعداد الباحثين

المحور الثالث / تقويم النشاط الائتماني في مصرف الشرق الاوسط للاستثمار

جدول(3) تحليل مؤشرات الائتمان المصرفي في مصرف الشرق الاوسط للمدة(%) (2005-2019)

المؤشر / السنة	الربحية	المقترضين	توظيف الاموال	متانة رأس المال
2005	66.83	12.93	8.13	57.75
2006	49.54	18.32	7.29	123.77
2007	50.43	50.28	4.55	167.55
2008	47.12	60.38	2.9	253.95
2009	31.13	12.19	11.44	86.21
2010	32.61	5.59	24.59	46.27
2011	38.43	5.04	28.56	52.42
2012	32.75	5.28	24.22	75.62
2013	41.92	5.04	26.98	71.82
2014	59.96	5.55	27.5	133.07
2015	58.04	6.96	22.17	166.75
2016	51.8	8.25	20.02	197.87
2017	65.43	5.8	15.61	214.08
2018	91.25	2.88	13.87	225.1
2019	128.07	3.04	16.83	225.64

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الشرق الاوسط للمدة (2005-2019).

من خلال الجدول (3) نلحظ تحليل نسب مؤشرات الائتمان المصرفي في مصرف الشرق الاوسط للمدة من (2005-2019) وكما يأتي:

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الرابع والسبعون / شهر أيلول / سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/21 تاريخ قبول النشر/ 2021/11/30
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.74.12

1- **تحليل نسب الربحية:** اعتمد البحث في حساب مؤشرات الربحية على نسبة (اجمالي الاستثمارات والقروض والسلف / اجمالي الحسابات الجارية ×100) وقد استخدمت في معظم الدراسات لقياس ربحية المصارف، فهي تقيس كيفية قيام إدارة المصرف باستخدام مواردها المالية في مجالات الاستثمار بشكل جيد وكفوء لتوليد الارباح. ويظهر من الجدول (3) ان نسبة الربحية لمصرف الشرق الاوسط وللمدة من(2005-2019) قد تباينت معدلاتها بالصعود والهبوط نتيجة زيادة رأس مال المصرف مما زاد من منح القروض وبالتالي سعر فائدة على القروض يؤثر في ربحية المصرف. فقد اظهرت البيانات المالية للمصرف ان اعلى مستوى لنسب ربحية حققتها كانت في عام (2019) وهي (128.07%) وادنى مستوى كانت في عام (2009) وهي (31.13%)، ثم تذبذبت المعدلات حسب الاعوام. ففي عام (2005) كانت النسبة بحدود (66.83%) ثم انخفضت عام (2006) لتصل الى(49.54%) وبعدها ارتفعت الى(50.43%) في عام (2007) وانخفضت قليلاً لتصل الى (47.12%،31.13%) عامي (2008،2009) وبعدها تباينت معدلات النسبة بالصعود لترتفع عن السنة السابقة وتحقق مستويين (32.61%،38.43%) في عامي (2010،2011) ثم استمرت بالانخفاض في عام (2012) لتصل الى (32.75%)، بينما الاعوام الثلاثة(2013،2014،2015) بدأت بالارتفاع عما كانت عليه والتي وصلت الى(41.92%،59.96%،58.04%)اما بالنسبة للأعوام (2016،2017،2018،2019) فقد استمرت بالارتفاع عما كانت عليه في والتي وصلت بالتوالي الى (51.8%، 65.43%، 91.25%،128.07%)على التوالي، ان سبب ارتفاع نسب الربحية يكون زيادة في اجمالي الاستثمارات والقروض والسلفيات التي تولد عائد للمصرف مقابل انخفاض في الحسابات الجارية والودائع على عكس الانخفاض فانه يكون هبوط في اجمالي الاستثمارات والقروض والسلفيات مقابل زيادة في الحسابات الجارية والودائع لمصرف الشرق الاوسط.

2- **تحليل نسب المقترضين:** تمثل مؤشر المقترضين وهي (نسبة القروض والسلف / الحسابات الجارية والودائع × 100) وهي قدرة المصرف على تشغيل الاموال على الحسابات الجارية في توفير الائتمان للمودعين يظهر من الجدول (3) لمصرف الشرق الاوسط للمدة (2005-2019) بان النسبة لم تتسم بالاستقرار في معدلاتها فقد كانت منخفضة ومرتفعة من عام لأخر نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي في العراق والذي بدوره يعكس ارتفاع نسبة الايداعات لدى المصرف وهذا الارتفاع يجعل المصرف له قدرة على الوفاء بالالتزامات المالية تجاه المودعين في حالة عملية سحب مفاجئة، وعليه فقد حقق المصرف مستويات مختلفة لنسبة المقترضين بحدود مدة البحث فقد كانت اعلى نسبة في عام (2008) وصلت الى(60.38%) اما عام(2018) فقد شهدت ادنى انخفاض للنسبة التي كانت (2.88%)، كانت نسبة المقترضين لمصرف الشرق الاوسط عام(2005) بحدود(12.93%) ارتفعت النسبة للأعوام (2006،2007،2008)وصلت بحدود (18.32%،50.28%،60.38%)اما الاعوام (2009،2010،2011) فقد انخفضت عما كانت عليه بحدود (12.19%،5.59%، 5.04%) بعد ذلك استمرت مستوى النسبة في الزيادة لعام (2012) بحدود الى (5.28%) اما الاعوام (2013،2014، 2015،2016) فقد انخفضت لعام وبعدها تصاعدت النسبة لتشكل تزايداً ملحوظ حيث وصلت الى (5.04%،5.55%،6.96%،8.25%) على التوالي بالنسبة لعام (2017) انخفضت النسبة عما كانت عليه في التي كانت(5.8%) اما عامي (2018،2019) انخفضت وارتفعت قليلاً عما كانت عليه فقد وصلت النسبة(2.88%،3.04%)، ان سبب زيادة نسب المقترضين يكون في ارتفاع الديون المشكوك

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الرابع والسبعون / شهر أيلول/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/21 تاريخ قبول النشر/ 2021/11/30
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.74.12

في تحصيلها مقابل انخفاض في اجمالي القروض الممنوحة للعملاء على عكس الانخفاض فانه يكون هبوط في الديون المشكوك في تحصيلها مقابل زيادة في اجمالي القروض لمصرف الشرق الاوسط.

3- **تحليل نسب توظيف الاموال:** تقيس هذه النسبة (الائتمان النقدي / اجمالي الموجودات ×100) مدى كفاءة اداء المصرف في توظيف الاموال المتاحة لديه والتي بدوره يقوم بمنح التسهيلات المصرفية لزبائنه والتي تؤثر في ارباحه المحققة. يظهر في الجدول (3) نسب توظيف الاموال لمصرف الشرق الاوسط حسب البيانات المالية والتي تم استخراج النسب خلال مدة البحث(2005-2019)، فقد كان هناك تبايناً في المعدلات بالارتفاع والانخفاض نتيجة حرص المصرف على تجنب المخاطر التي قد تتعرض لها فضلاً عن حجم الودائع بمعدل اكبر من ارتفاع الائتمان والذي يعكس توظيف الاموال المتاحة لدى المصرف .اي ان اعلى نسبة حققها المصرف في عام (2011) بمعدل (28.56%) وادنى نسبة كانت في عام (2008) بحدود (2.9%) ثم استمر التباين في الصعود والهبوط فقد كانت النسبة عام (2005) بحدود (8.13%) بعد ذلك انخفضت للأعوام(2006، 2007،2008 بحدود **%**(7.29، 4.55%،2.9%) على التوالي، ثم تصاعدت النسبة الاعوام (2009،2010 ،2011) بمعدل(11.44%، **%**24.59،28.56%) وبعدها انخفضت النسبة لعام (2012) بحدود (24.22%) لكن عامي (2013،2014) شهدت ارتفاعاً وصلت النسبة فيه (26.98%،27.5%) ثم تلاها بعد ذلك استمرار في الانخفاض مستويات النسبة الى (**%**22.17،20.02%،15.61%،13.87%) في الاعوام (2015، 2016، 2017،2018) على التوالي، في العام الاخير(2019) ارتفعت النسبة قليلاً عما كانت عليه حتى وصلت الى (16.83%)، ان سبب زيادة نسب توظيف الاموال في مصرف الشرق الاوسط يكون في ارتفاع الائتمان النقدي الممنوح مقابل انخفاض في اجمالي الموجودات على عكس الانخفاض فانه يكون هبوط في الائتمان النقدي مقابل زيادة في اجمالي الموجودات لمصرف الشرق الاوسط.

4- **تحليل نسب متانة رأس المال:** يبين اهمية هذا المؤشر(نسبة رأس المال المدفوع / الائتمان النقدي ×100) في قياس قوة ومتانة المركز المالي للمصرف يظهر من الجدول (3) نسبة متانة رأس المال لمصرف الشرق الاوسط والتي من خلال البيانات المالية تم استخراج معدلات النسبة للمدة من (2005-2019) وتبين ان اعلى نسبة حققها المصرف كانت عام (2008) بحدود (253.95%) وادنى نسبة له كانت عام (2010) بحدود (46.27%) فيما تباينت النسب بالصعود والهبوط خلال مدة البحث ، فقد اظهرت النتائج ان نسبة متانة رأس المال بدأت في عام (2005) بحدود (57.75%) والتي تلاها ارتفاع في الاعوام (2006، 2007 ،2008) لتصل الى (**%**123.77،167.55% ، 253.95%) على التوالي، بعد ذلك تبين انخفاضاً كبيراً وملحوظاً لعامي (2009،2010) والتي كانت عند المستوى(86.21%، 46.27%) اما عامي(2011،2012) ازدادت النسبة بشكل متتالي عما كانت عليه والتي وصلت الى (**%**52.42،75.62%)، وفي عام (2013) انخفضت النسبة فقد وصلت (71.82%) مليون دينار، وبعدها شكلت النسبة تزايداً مستمراً لبقية أعوام التحليل (2014،2015،2016،2017،2018،2019)والتي كانت بحدود(133.07%،166.75% ،197.87% ، 214.08%،225.1%، 225.64%)على التوالي ان سبب زيادة نسب متانة رأس المال يكون في ارتفاع رأس المال المدفوع مقابل انخفاض في الائتمان النقدي على عكس الانخفاض فانه يكون هبوط في الرأس المال المدفوع مقابل زيادة في الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الشرق الاوسط.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الرابع والسبعون / شهر أيلول / سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/21 تاريخ قبول النشر/ 2021/11/30
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.74.12

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات:

1-ان القروض المصرفية ما زالت دون المستوى المطلوب فهي ليست بالشكل الذي ينمي الائتمان المصرفي بسبب ضعف البنى التحتية للقطاع المصرفي العراقي ولاسيما القطاع الخاص التي لا يتمتع بإمكانيات واسعة تمكنه من تمويل ودعم النشاط الائتماني.

2-تزايد الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصرف بشكل واضح لا سيما قبل عام 2014 ، ويرجع السبب في ذلك الى عدم تأثره بالأزمة المالية وحالة الركود التي اصابت الاقتصاد واضطرار الحكومة الى التوسع بالاقتراض.

3-ان تزايد منح الائتمان لدى المصرف عينة البحث يساهم في سياسة توظيف الاموال الامر الذي يتطلب من ادارة المصرف زيادة منح الائتمان ووضعها في الحدود المناسبة لكي يتم ترشيد السيولة فيه

4-ضعف الوعي والثقافة المصرفية لدى الافراد في القطاع المصرفي ادى الى تراجع ازمة الثقة بين الافراد والمصارف فضلاً عن الجانب الديني (الحلال، الحرام) الذي يتخوف منه المجتمع العراقي من الوقوع به.

التوصيات:

1- على البنك المركزي العراقي الاهتمام بتطوير التشريعات والقوانين والتعليمات الخاصة بالمصارف التجارية الخاصة والتركيز على منح الائتمان كونه يعد من ابرز موارد تحقيق الارباح بالنسبة للمصارف التجارية العراقية فضلاً عن الاستثمار.

2- العمل على إنشاء شركة متخصصة لضمان الودائع تقوم بوظيفة حماية حقوق الاموال المودعين، في حالة تعرض المصارف للإفلاس من أجل تبديد مخاوف الجمهور بشأن مصير أموالهم المودعة لدى هذه المصارف، مما يساعد في تطوير العادات المصرفية وبالتالي يساهم الكشف المبكر للمخاطر قبل حدوثها.

3- ضرورة العمل على الاستثمار في الائتمان المصرفي لفترة مناسبة والتي من شأنها امتصاص السيولة المصرفية الفائضة عن الحاجة بالشكل الذي يقلل نسب السيولة لدى المصارف التجارية الخاصة في مصارف العينة إذ ان السيولة المصرفية الفائضة لديها لا ينتج عنها اية مكاسب مالية.

4- ضرورة التزام الجهاز المصرفي العراقي بالقوانين المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والمتمثلة بالنسب المحددة للمؤشرات المصرفية وحسب مقررات لجنة بازل 3 لغرض تجنب مخاطر والازمات المصرفية.

المصادر

المصادر العربية:

1- الافندي، محمد احمد ،(النقود والبنوك والاقتصاد النقدي)، ط 4، المين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2014.

2- الجزراوي، محمد ابراهيم، النعيمي،نادية شاكر،(تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة)،مجلة ادارة والاقتصاد، العدد 83 ،2010.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الرابع والسبعون / شهر أيلول/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/21 تاريخ قبول النشر/ 2021/11/30
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.74.12

3- الذيب، علاء عبد الله (مدى مساهمة ادارة المخاطر الائتمان في تقليص القروض المتعثرة دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا،2010.
4- رضوان، سمير عبد الحميد، (المشتقات المالية ودورها في ادارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة ادواتها)، دار النشر الجامعات، مصر،ط5، 2005.
5- الزبيدي، حمزة محمود ،(ادارة المصارف – استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، الوراق، عمان ، 2000.
6- سلاوي منى، عزاب فريدة، (مخاطر البنوك البنكية وسبل مواجهتها)، رسالة ماجستير للعلوم مالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة قالمة، الجزائر، 2009.
7- الشيخلي، فالح عبد الكريم (النظام المحاسبي ومدى استجابته لتقويم كفاءة الاداء في بيئة متغيرة)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن،2004.
8- محمد داود عثمان، (ادارة وتحليل الائتمان و مخاطرة)، ط 1، دار الفكر، الاردن، عمان،2013.
9- المغربي، ابراهيم متولي حسن، (الاثار الاقتصادية للتمويل بالعجز – من منظور الفقه الاقتصادي الاسلامي والاقتصاد الوضعي)، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2014.
10-مطر، محمد، (الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني – الاساليب والادوات والاستخدامات العملية)، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الاردن ،2006.
11-هندي، منير ابراهيم، (الفكر الحديث في ادارة المخاطر – الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات المالية)، منشأة المعارف، مصر، 2003.
التقارير: التقارير المالية السنوية لمصرف الشرق الاوسط للمدة من (2005-2019)

المصادر الاجنبية:

1- Ahiable , E. Yao,**(An Assessment Of Credit Management Practices)** At Agricuitural Development Bank (ADB) Brancnes in the Eastern Region Of Ghona ,A Thesis Submitted To The Institute Of Distance Learning Kwame Nkrumah University Of Science And Technology ,2012.
2- ALrawashde .F, , et al 2013, Factors affecting granting of credit facilities in commercial banks the Aqaba Special Economic Zone Authority-**Journal ,(European Journal of Business and Management).**
3- Ferrell O.C.,Hirt **(Geoffrey , Linda Ferrell ; Business A Changing World)** ,6th Edition , The McGraw-Hill, Irwin, 2008.
jonathan Colin & Philppe . Haise**,(The Bank Credit Analysis Handbook)**,WILEY,2001. 3
4- Kolapo, T.F., Ayeni, R.K & O K e, M.O., **(Credit Risk And Commercial Banks`)** Performance In Nigeria : A Panel Model Approach, Australian Journal Of Business And Management Research Vo1, 2 No.02.May-2012.
5- Maitah. M ,et al .,May**(Factors .affecting The Usage Level Of Financial Analysis By Credit Officers ,Deccision In Libyan)** Commercial Banks International Journal Of Business and Social Science ,2012.